

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

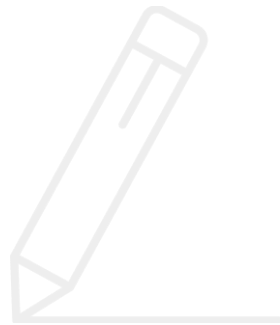
٢٠٢٥ - ٢٠٢٠



محتوى العرض



| | |
|---|--|
| مسار الاعداد | |
| المحتوى | |
| الرؤية والرسالة والأهداف والمحصلات | |
| المحصلة ١: تشريعات مكافحة الفساد المتخصصة مُستكملة بما يتوافق مع المعايير الدولية ومُطبّقة بشكل أفضل | |
| المحصلة ٢: مستويات نزاهة أعلى في الوظيفة العامة | |
| المحصلة ٣: منظومة شراء عام أقل عرضة للفساد | |
| المحصلة ٤: نظام قضائي أكثر نزاهةً وقدرةً على مكافحة الفساد | |
| المحصلة ٥: الاجهزة الرقابية أكثر تخصصًا وفعاليّة في مكافحة الفساد | |
| المحصلة ٦: المجتمع ممكّن للمشاركة في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة | |
| المحصلة ٧: تدابير وقائية ضد الفساد مُدمجة على المستوى القطاعي | |
| آلية متابعة التنفيذ | |
| آلية الرصد والتقييم | |



لجنة وزارية لمكافحة الفساد

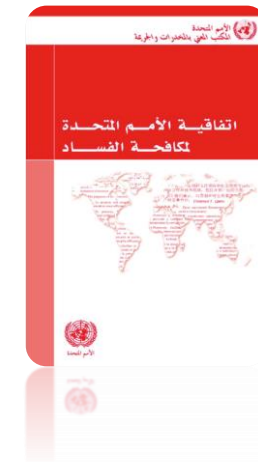
كانون الأول
٢٠١١

الرئيس: رئيس مجلس الوزراء
نائب الرئيس: وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
الأعضاء: وزير المالية - وزير العدل - وزير الداخلية والبلديات

لجنة فنية لمعاونة اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد

كانون الأول
٢٠١١

الرئيس: وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
الأعضاء: ممثلين عن كل من:
رئاسة مجلس الوزراء - وزارة المالية - وزارة العدل -
وزارة الداخلية والبلديات - مجلس القضاء الأعلى -
مجلس شورى الدولة - التفتيش المركزي -
مجلس الخدمة المدنية - ديوان المحاسبة -
النيابة العامة التمييزية - الهيئة العليا للتأديب -
مصرف لبنان - وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية



بعد انضمام لبنان
الى اتفاقية الأمم
المتحدة لمكافحة
الفساد

نيسان
٢٠٠٩

اللجنة الفنية المعاونة للجنة الوزارية لمكافحة الفساد كانون الأول ٢٠١١

لجنة فنية مصغرة للإجابة على
لائحة التقييم الذاتي للـ UNCAC
بموجب قرار وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية رقم ١٨٤
تشرين الثاني
٢٠١٢

التقرير الكامل للجنة:

لجنة لوضع اقتراحات حول
الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
بموجب قرار وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية رقم ٨٥
نيسان
٢٠١٢

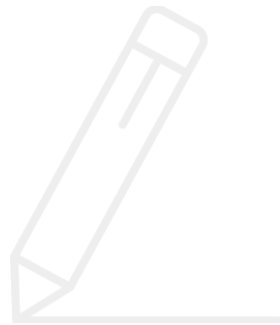
اللجنة

لجنة تقييم الفصل الخامس
(استرداد الموجودات) من الـ UNCAC
بموجب قرار وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية رقم ٦٣
أيار
٢٠١٤

اللجنة

لجنة تقييم الفصل الثاني
(التدابير الوقائية) من الـ UNCAC
بموجب قرار وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية رقم ٦٤
أيار
٢٠١٤

اللجنة





اللجنة الفنية المعاونة للجنة الوزارية لمكافحة الفساد

كانون الأول ٢٠١١

الرئيس: المستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء
الأعضاء: ممثل عن كل من النيابة العامة التمييزية -
ديوان المحاسبة - وزارة الداخلية والبلديات - وزارة
المالية - وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية

الفساد
١٧٤

شباط
٢٠١٦

مرحلة أولى
من المشاورات
٢٠١٦
٢٠١٧

شملت ٢٢ اجتماعًا مع وزراء ونواب ورؤساء الهيئات
الرقابية ومسؤولين في القطاع العام وممثلين عن
نقابات المهن الحرة والمجتمع المدني والقطاع
الخاص
نيسان
٢٠١٧

مرحلة ثانية
من المشاورات
٢٠١٧
٢٠١٨

شملت ٢٢ اجتماعًا وورشة عمل شارك فيها ما
يزيد على مائة مسؤول وخبير من كبار القضاة
وممثلي الوزارات وجهات من القطاع الخاص
والمجتمع المدني
نيسان
٢٠١٨

نيسان
٢٠١٨

مخططها التنفيذي
لمكافحة الفساد

تم الاعلان عن مشروع الاستراتيجية ومخطتها
التنفيذي في نيسان ٢٠١٨ في حفل رسمي نظم
في السراي الكبير برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

مسار الاعداد

التحديث والاقرار وبدء التنفيذ

لجنة تحديث خطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واعادة صياغتها عند الاقتضاء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٠

نيسان
٢٠١٩

الأعضاء: أعضاء اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية - وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

مرحلة ثالثة
من المشاورات
٢٠١٩

شملت ١٠ اجتماعات مكثفة ثنائية ومشاركة مع ممثلي وزراء المالية، والعدل، والداخلية والبلديات، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، ووزراء الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية وشؤون مجلس النواب، وأكثر من ٢٠ جلسة عمل تقنية معمقة مع خبراء برنامج الامم المتحدة الانمائي

أيلول
٢٠١٩

مرحلة الاقرار
وبدء التنفيذ
٢٠٢٠

- خلال شهر شباط ٢٠٢٠ عقدت **جلسات عمل تقنية** مع خبراء من برنامج الامم المتحدة الانمائي لتيويم الاستراتيجية.
- في ٢ آذار ٢٠٢٠ عُقد **اجتماع للجنة الفنية المعاونة للجنة الوزارية لمكافحة الفساد** برئاسة وزير التنمية الادارية لاطلاعها على مستجدات اقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واقرار الخطة الوطنية لتنفيذ قانون الحق في الوصول الى المعلومات.
- وبعدها استمر العمل بين فريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية وخبراء من برنامج الأمم المتحدة الانمائي **لتيويم الاستراتيجية واجراء قراءة نهائية لها** بناءً على آخر المستجدات والتحضير لعرضها على مقام مجلس الوزراء لاقرارها قبل ٢٠ أيار ٢٠٢٠.
- في 5 أيار 2020 قام وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية **بعرض الاستراتيجية** على مجلس الوزراء.
- في 12 أيار 2020 قام مجلس الوزراء **بمناقشتها وقرارها**.
- **تعيين لجنة وزارية لمكافحة الفساد** بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢٠ وتعديلاته وبرئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية - وزير المالية - وزير الداخلية والبلديات - وزير الصناعة - وزير الشؤون الاجتماعية - وزير العدل - وزير الاعلام - وزير الزراعة.

أيار
٢٠٢٠







الأهداف:

أولاً: تعزيز الشفافية
ثانياً: تفعيل المساءلة
ثالثاً: منع الإفلات من العقاب

الرسالة:

حماية المال العام والشأن العام من الفساد بما يصون حقوق المواطنين والمواطنين ويوفر لهم سبل العيش الكريم، وبتضافر جهود السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومشاركة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات والنقابات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام.

الرؤية:

مجتمع مزدهر تسوده مبادئ حكم القانون وترعاه قيم النزاهة في ظلّ دولة ديمقراطية، عادلة وشفافة، تتولى إدارة شؤون البلاد واستثمار ثرواتها بما يلبي مستلزمات التنمية والجودة والحدّثة.

"المحصّلة" ١: تشريعات مكافحة الفساد المتخصصة مُستكملة بما يتوافق مع المعايير الدولية ومُطبّقة بشكل أفضل
 "المحصّلة" ٢: مستويات نزاهة أعلى في الوظيفة العامة
 "المحصّلة" ٣: منظومة شراء عام أقلّ عرضة للفساد
 "المحصّلة" ٤: نظام قضائي أكثر نزاهةً وقدرةً على مكافحة الفساد
 "المحصّلة" ٥: الاجهزة الرقابية أكثر تخصصًا وفعاليّة في مكافحة الفساد
 "المحصّلة" ٦: المجتمع ممكّن للمشاركة في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة
 "المحصّلة" ٧: تدابير وقائية ضد الفساد مُدمجة على المستوى القطاعي

محصلات الاستراتيجية



تشريعات مكافحة الفساد المتخصصة مُستكملة بما يتوافق مع المعايير الدولية ومُطبّقة بشكل أفضل

١٤ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة العدل
- وزارة المالية
- وزارة الخارجية والمغتربين
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- هيئة التفتيش المركزي
- هيئة التحقيق الخاصة
- مجلس شورى الدولة
- مجلس الخدمة المدني
- مجلس القضاء الأعلى
- النيابة العامة
- مصرف لبنان

٧ مخرجات

| | |
|--|----------------|
| هيئة وطنية لمكافحة الفساد منشأة ومفعّلة | "المُخرَج" ١,١ |
| منظومة محدّثة وفعّالة لمكافحة الإثراء غير المشروع قائمة ومطبّقة | "المُخرَج" ٢,١ |
| قانون حماية كاشفي الفساد مطبق بشكل فعّال | "المُخرَج" ٣,١ |
| منظومة فعّالة لإدارة تضارب المصالح قائمة ومطبّقة | "المُخرَج" ٤,١ |
| قانون الحق في الوصول الى المعلومات مطبّق بشكل فعّال | "المُخرَج" ٥,١ |
| منظومة فعّالة لاسترداد الأموال العامة المنهوبة قائمة ومطبّقة | "المُخرَج" ٦,١ |
| تشريعات مكافحة الفساد المختصة ومدى فعاليتها تُقيّم وتُراجع بشكل دوري | "المُخرَج" ٧,١ |

"المحصلة" ٢



مستويات نزاهة أعلى في الوظيفة العامة

٩ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة الدفاع
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- هيئة التفتيش المركزي
- الهيئة العليا للتأديب
- مجلس الخدمة المدنية
- ديوان المحاسبة

٤ مخرجات

أدوار ومسؤوليات الموظفين العاميين محددة بوضوح في إطار هيكلية عصرية لمجمل القطاع العام

"المُخرَج" ١,٢

معايير الشفافية والجدارة مُعتمدة ومُحترمة في التعيين والتطويع والنقل والترقية ومنح التعويضات والمنافع غير الراتب

"المُخرَج" ٢,٢

منظومة عصرية ومتكاملة لتشجيع السلوكيات الأخلاقية في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات قائمة ومطبّقة

"المُخرَج" ٣,٢

استقلالية وفعالية مجلس الخدمة المدنية معززة

"المُخرَج" ٤,٢

"المحصلة" ٣



منظومة شراء عام أقل عرضة للفساد

٧ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- مجلس شورى الدولة
- وزارة المالية
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- إدارة المناقصات لدى التفتيش المركزي
- ديوان المحاسبة

٤ مخرجات

| | |
|--|----------------|
| الشراء العام، المركزي وغير المركزي، أكثر شفافية وتنافسية | "المُخرَج" ١,٣ |
| آليات واضحة وفعّالة للإشراف والرقابة والتدقيق معتمدة ومطبّقة في كافة مراحل الشراء العام المركزي وغير المركزي | "المُخرَج" ٢,٣ |
| إدارة المناقصات ممكنة للحد من الفساد في الشراء العام ضمن صلاحياتها | "المُخرَج" ٣,٣ |
| قانون شامل يرفع الشراء العام والرقابة والتدقيق عليه وفق المعايير الدولية معتمد ومطبّق | "المُخرَج" ٤,٣ |

"المحصلة" ٤



نظام قضائي أكثر نزاهةً
وقدرةً على مكافحة الفساد

٨ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس القضاء الأعلى
- مجلس شوري الدولة
- وزارة العدل
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- النيابة العامة
- هيئة التحقيق الخاصة
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

٤ مخرجات

| | |
|--|----------------|
| استقلالية القضاء معززة وفق المعايير الدولية | "المُخرَج" ١,٤ |
| نزاهة القضاء مدعّمة بما يعزز الثقة بالسلطة القضائية | "المُخرَج" ٢,٤ |
| عمل المحاكم والإدارات التابعة لها أكثر شفافية | "المُخرَج" ٣,٤ |
| القدرات القانونية والإجرائية والفنية أعلى مستوى في ملاحقة جرائم الفساد | "المُخرَج" ٤,٤ |

"المحصلة" ه



الاجهزة الرقابية أكثر تخصصًا وفعالية في مكافحة الفساد

٩ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- ديوان المحاسبة
- الهيئة العليا للتأديب
- التفيتيش المركزي
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- وسيط الجمهورية (بعد تفعيله)

٦ مخرجات

التفتيش المركزي محدث وقدراته على اكتشاف الفساد والتصدي له معززة

"المُخرَج" ١,٥

الهيئة العليا للتأديب محدثة وقدراتها على التصدي للفساد معززة

"المُخرَج" ٢,٥

ديوان المحاسبة محدث وقدراته على اكتشاف الفساد والتصدي له معززة

"المُخرَج" ٣,٥

قانون وسيط الجمهورية مطبّق بفعالية

"المُخرَج" ٤,٥

التدقيق الداخلي مدمج ومفعّل في القطاع العام

"المُخرَج" ٥,٥

التنسيق والتعاون بين الاجهزة الرقابية مما أسس وفعّال

"المُخرَج" ٦,٥

"المحصلة" ٦



المجتمع ممكّن للمشاركة
في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة

٩ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الثقافة
- وزارة الإعلام
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها)
- الإحصاء المركزي

٥ مخرجات

| | |
|---|----------------|
| المواطنون أكثر وعيًا بآثار الفساد على حياتهم وبدورهم في مواجهته | "المُخرَج" ١,٦ |
| قيم وسلوكيات النزاهة أكثر رسوخًا لدى الأجيال الصاعدة | "المُخرَج" ٢,٦ |
| الجمعيات والنقابات والمؤسسات الدينية وهيئات المجتمع المدني أكثر قدرة على المساءلة الاجتماعية وتعزيز ثقافة النزاهة | "المُخرَج" ٣,٦ |
| الصحفيون والإعلاميون أكثر قدرة على تسليط الضوء على حالات الفساد وجهود الإصلاح المبذولة لمواجهته | "المُخرَج" ٤,٦ |
| مؤشر وطني لقياس النزاهة والفساد قائم ونتائجه منشورة بشكل دوريّ | "المُخرَج" ٥,٦ |

"المحصلة" ٧



تدابير وقائية ضد الفساد
مُدمجة على المستوى القطاعي

١٢ جهة مسؤولة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة الصناعة
- وزارة المالية
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- مصرف لبنان
- وسيط الجمهورية (بعد تفعيله)
- المجلس الأعلى للخصخصة
- وسائر الوزارات المعنية كل فيما يخصه

٤ مخرجات

| | |
|---|----------------|
| التعاملات بين الإدارة العامة والمستفيدين من الخدمات العامة مبسّطة وشفافة | "المُخرَج" ١,٧ |
| منهجيات وأدوات إدارة مخاطر الفساد مدمجة في عينة أولى من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات | "المُخرَج" ٢,٧ |
| مخاطر الفساد مخفّضة في مجالات وقطاعات ذات أولوية | "المُخرَج" ٣,٧ |
| القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في الوقاية من الفساد | "المُخرَج" ٤,٧ |

ه | آلية متابعة التنفيذ

اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد

اللجنة الفنية المعاونة
للجنة الوزارية لمكافحة الفساد

المهام



كل فريق عمل مسؤول عن وضع:

مؤشرات الرصد والتقييم

ينشر لاطلاع الجمهور

يُرفع إلى كل من: فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء

يرفع رئيس اللجنة الفنية تقريرًا دوريًا يتضمن تقدم العمل والتوصيات

٦ آلية الرصد والتقييم

إقرار الاستراتيجية

خلال ٣ أشهر



خلال ٦ أشهر

الجهة المسؤولة

المهمة الموكلة

الزمن

اللجنة الفنية لمكافحة الفساد

تحليل تقدم الاستراتيجية وفق "الإطار التنفيذي" وخطط العمل المنبثقة عنه

الرصد
كل 6 أشهر

الفريق الوطني للرصد والتقييم

الحدّ من المخاطر التي يمكن أن تؤثر بالاستراتيجية

إدارة المخاطر
كل سنة

اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد

مراجعة الاداء بالنظر الى "الإطار التنفيذي" وخطط العمل المنبثقة عنه

تقييم دوري
كل سنة

اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد واللجنة الفنية المعاونة لها

توثيق ونشر نشاطات الاستراتيجية وما نتج عنها

التقارير
كل سنة إضافة
الى تقرير ختامي